

Distr.
GENERAL

S/1997/832/Add.1
20 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي

إضافة

أولا - مقدمة

١ - وفقا للقرار ١١٢٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، ولرسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (S/1997/755)، قدمت إلى مجلس الأمن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر تقريرا شاملا عن حالة تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي (S/1997/832). وفي ذلك التقرير، أحطت المجلس علما، في ضوء الطلب المقدم من الرئيس رينيه بريفال في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (انظر S/1997/832، المرفق الثاني) بشأن استمرار المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية الهايتية، بأنه تم الاتصال بحكومات عدة دول أعضاء للتأكد من مدى رغبتها في وضع ما يلزم من الأفراد تحت تصرف الأمم المتحدة، في إطار ترتيبات أمنية ملائمة، إذا قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة متابعة في هايتي، تكون مهمتها الرئيسية دعم الشرطة الوطنية الهايتية، ومواصلة المساهمة في تأهيلها فنيا. ووعدت بأني سأعود إلى المجلس في الوقت المناسب لأبلغ أعضائه بنتائج تلك المشاورات، ولأقدم توصيات متعلقة ببعثة المتابعة هذه، بما في ذلك بيان بالآثار المالية المترتبة عليها. وترد هذه المعلومات في هذا التقرير، فضلا عن تصور لعمليات البعثة المقترحة في حالة موافقة مجلس الأمن على إنشائها.

ثانيا - ولاية بعثة المتابعة وتصور لعملياتها

٢ - إذا أخذنا في الاعتبار الاحتياجات التدريبية للشرطة الوطنية الهايتية، كما ورد وصفها في رسالة رئيس جمهورية هايتي (المرجع نفسه)، قد يرغب مجلس الأمن في النظر في إنشاء بعثة شرطة تابعة للأمم المتحدة في هايتي (تُعرف بمختصرها MIPONUH) بغية مساعدة الحكومة في مواصلة جهودها الرامية إلى تأهيل الشرطة الوطنية الهايتية فنيا. وسوف تتألف البعثة من عدد يصل إلى ٢٩٠ ضابط شرطة، بما في ذلك وحدة شرطة خاصة قوامها ٩٠ فردا. ويواصل أفراد بعثة شرطة الأمم المتحدة في هايتي حمل أسلحة شخصية.

٣ - ويكون مقر البعثة المقترحة في بور - أو - برنس. وسوف تشرف على تقديم المساعدة التقنية إلى الشرطة الوطنية الهايتية الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف تتعاون تعاونًا وثيقًا مع البعثة المعنية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي.

٤ - ويرأس البعثة المقترحة رئيس بعثة يعاونه مفوض للشرطة يقدم تقاريره إليّ، وعن طريقي إلى مجلس الأمن. ويتولى رئيس البعثة، بالإضافة إلى رئاسة بعثة شرطة الأمم المتحدة في هايتي، المسؤولية الإجمالية عن أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالسياسة في هايتي، ويبقى على الاتصالات مع حكومة هايتي. وبغية مواصلة كفاءة التنسيق الوثيق بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعمل الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كنائب لرئيس البعثة، بالإضافة إلى مسؤولياته كمنسق لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في هايتي.

٥ - وسوف يضم العنصر الأساسي لبعثة شرطة الأمم المتحدة في هايتي نحو ١٥٠ ضابطاً، يتم نشرهم في تسع محافظات. ويركزون بشكل خاص على المساعدة المقدمة على المستويات الإشرافية، وعلى تدريب الوحدات المتخصصة التابعة لقوة الشرطة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يستمرون، بشكل دوري وفي مناطق مختارة، في رصد أداء الشرطة الوطنية الهايتية، وتوجيه أفرادها في مهامهم اليومية، وإقامة تنسيق وثيق مع المستشارين التقنيين للشرطة الوطنية الهايتية الممولين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولن يظطلعوا بأنشطة الدورية.

٦ - وسيتم رصد المساعدة التقنية المقدمة إلى الشرطة الوطنية الهايتية رصدًا دقيقًا من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحسب الاقتضاء من جانب البعثة المدنية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي، مع إيلاء اهتمام خاص للسلوك المهني، وإدارة قوة الشرطة وكذلك لاحترام حقوق الإنسان. وسيشكل احترام هذه المعايير أحد العوامل التي ستراعى في اتخاذ أي قرارات في المستقبل بشأن مواصلة تقديم هذه المساعدة.

٧ - ونظرًا إلى أن الموارد المتاحة للشرطة الوطنية الهايتية لا تزال غير كافية، وأن البلدان المساهمة بأغلبية عناصر الشرطة المدنية غير مستعدة لنشر الأفراد التابعين لها دون وجود دعم أممي مناسب، فإن الدور الذي تضطلع به وحدة الشرطة الخاصة يصبح ضروريًا. وستكون هذه الوحدة مسؤولة عن تقديم المساعدة لأفراد البعثة وحماية ممتلكاتها.

٨ - وسيكون مقر وحدة الشرطة الخاصة في معسكر مابل ليف في بور - أو - برنس. وسيعمل أفرادها على مدار ٢٤ ساعة في ثلاث نوبات تتكون كل منها من ٣٠ فردًا، ويدعمها، على مدار ٢٤ ساعة، ثلاث نوبات تتكون كل منها من ١٠ ضباط لضمان أمن المعسكر. ولن تضطلع الوحدة بأنشطة الدورية. وسوف يشكل ١٠ ضباط إضافيون هيكل القيادة، بينما يتولى ١٠ آخرون إمداد الخط الأمامي.

٩ - واستنادًا إلى المشاورات التي أجريت مع الدول الأعضاء، من المتوقع أن يواصل كل من الأرجنتين وبنن وتوغو وتونس والسنغال وفرنسا وكندا ومالي والنيجر والهند والولايات المتحدة الأمريكية توفير العنصر الأساسي لأفراد الشرطة في البعثة الجديدة. وقد عرضت حكومة الأرجنتين الإسهام بوحدة الشرطة الخاصة التي ستزود بمجرد نشرها، بمعلومات عن القانون الإنساني الدولي ومبادئ حفظ السلام وغيرها من المسائل ذات الصلة. وأكدت البلدان المساهمة المحتملة على ضرورة تزويد أفراد الشرطة التابعين لها

بدعم طبي ملائم وبطائرات هيلكوبتر وافية، وتسري الحاجة إلى دعم جوي مزود بإمكانيات الرؤية الليلية على عنصر الشرطة الأساسي وعلى وحدة الشرطة الخاصة في البعثة على السواء. وبالنظر إلى الأزمة المالية الحالية التي تواجهها المنظمة، يتعين على الدول الأعضاء أن تواصل تمويل هذا الدعم على أساس طوعي.

١٠ - ومع أن معظم أفراد البعثة المقترحة منتشرون حالياً في مواقعهم، فإن من المحتمل أن تكون هناك فجوة مدتها عدة أسابيع بين إنشاء البعثة ونشر وحدة الشرطة الخاصة، وتبذل الأمانة العامة كل جهد ممكن للإسراع بنشر الوحدة في حالة ما إذا قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة الشرطة التابعة للأمم المتحدة في هايتي. بيد أن الأمانة العامة تشعر بالقلق إزاء بقاء أفراد الشرطة المدنيين في هايتي دون وجود دعم أمني مناسب. لذا، تعكف الأمانة العامة على التشاور مع الدول الأعضاء بشأن وضع ترتيبات انتقالية مناسبة ريثما تصل وحدة الشرطة الخاصة.

١١ - وسوف يتعين وضع مبادئ توجيهية جديدة تنظم عمليات البعثة. أما فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية لعمل وحدة الشرطة الخاصة، فإنها ستأذن لها باستعمال القوة دفاعاً عن النفس ولكن فقط في أداء المهام الوارد وصفها في الفقرة ٧ أعلاه، ومع مراعاة الظروف في الميدان وفقاً لما يقرره رئيس البعثة بالتشاور مع مفوض الشرطة وبالتعاون الوثيق مع الرئيس بريغال ومع حكومة هايتي.

١٢ - وسوف تواصل البعثة، في سياق مساعدتها لحكومة هايتي، العمل بموافقة كاملة من جانب السلطات وبالتعاون وثيق معها. واعتزم في هذا الصدد التشاور مع السلطات الهايتية بهدف إبرام اتفاق على وجه السرعة بشأن مركز أفراد البعثة. وسيكون لضباط شرطة البعثة، إسوة بسائر أفراد الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، مركز الخبراء المنتدبين، وذلك في إطار المعنى الوارد في المادة الرابعة من اتفاقية عام ١٩٤٦ لامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

ثالثاً - الآثار المالية

١٣ - تقدر التكاليف المتصلة بعملية بعثة الشرطة التابعة للأمم المتحدة في هايتي لفترة ستة أشهر بـ ١٤ مليون دولار (انظر المرفق). وتغطي هذه التقديرات نفقات قوة من الشرطة المدنية قوامها ٢٩٠ فرداً، بما في ذلك وحدة شرطة خاصة قوامها ٩٠ فرداً، تدعمها مؤسسة مدنية مكونة من نحو ٧٢ موظفاً دولياً و ١٣٣ موظفاً محلياً و ١٧ موظفاً من متطوعي الأمم المتحدة. وحيث أن الأفراد الذين تتكون منهم وحدة الشرطة الخاصة سيعاملون كوحدة مشكلة، فإن الحكومة التي ستوفر هذه الوحدة ستسدد لها التكلفة على هذا الأساس.

١٤ - وإذا قرر مجلس الأمن الإذن بنشر بعثة لشرطة تابعة للأمم المتحدة في هايتي وتنفيذها، فإنني أعتزم أن أوصي الجمعية العامة باعتبار التكاليف ذات الصلة جزءاً من نفقات المنظمة التي تتحملها الدول

الأعضاء وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، وإيداع الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء في حساب خاص ينشأ لهذا الغرض.

رابعا - ملاحظات

١٥ - رغم التقدم الكبير الذي أحرزته الشرطة الوطنية الهايتية، فإن تطورها كقوة مؤهلة فنيا لا يزال بطيئا وغير منتظم. فقوة الشرطة الناشئة ما برحت تواجه صعوبات في التعامل على نحو فعال مع المطالب الأمنية المتزايدة للبلد والناجمة عن أعمال اللصوصية والمتاجرة بالمخدرات، ويخشى أن تؤثر عليها بعض المجموعات السياسية كما حدث من قبل في الماضي. وستحتاج الشرطة الوطنية، في ظل المناخ السياسي والاقتصادي السائد في هايتي، إلى مساعدة دولية إذا أريد لها مواصلة تطورها المؤسسي المستمر في نفس الوقت الذي تلبى فيه احتياجات البلد الأمنية. ولذا فإنني اتفق مع الرأي الذي أعرب عنه الرئيس بريفال حين قال إن مساعدة بعثة شرطة مدنية لدعم تدريب الشرطة سيكون لها فوائد كبيرة، التي لا غنى عنها لإقامة دولة تحترم حقا سيادة القانون، أن تتطور بشكل متوازن وبمرونة وسرعة (انظر S/1997/832، المرفق).

١٦ - وبناء عليه، قد يرغب مجلس الأمن في النظر في إنشاء البعثة المقترحة في هايتي لفترة أولية مدتها ستة أشهر، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٨. فإذا أخذنا في الاعتبار الأهمية الحاسمة للانتخابات التشريعية التي ستجرى في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٨ والزيادة المحتملة في المطالب الأمنية خلال تلك الفترة، فمن المتوقع أن تستمر حاجة الشرطة الوطنية الهايتية إلى دعم دولي حتى موعد إجراء الانتخابات. ورغم أن البعثة المقترحة ستتيح استمرار الدعم الدولي طوال فترة الانتخابات الحرجة، فإنه يجب على حكومة هايتي أن تعد نفسها لتحمل المسؤولية الكاملة عن مواصلة تعزيز مؤسساتها وقيامها بوظائفها على نحو فعال، بما فيها الشرطة الوطنية، عقب إجراء الانتخابات.

١٧ - وينبغي التشديد على أن عدم وجود نظام قضائي فعال قد حد بشدة من قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على الاضطلاع بمهامها. كما حد من قدرتها على تأمين ملاحقة الضباط الذين يقومون بتصرفات لا تليق بمهنتهم. وفي الواقع، لا تزال التقارير تفيض بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان واعتداءات من جانب ضباط الشرطة رغم الجهود التي يبذلها المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية لتخليص تلك القوة من العناصر الفاسدة. فبدون وجود سلطة قضائية فعالة، ستصبح الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي للمساعدة في إنشاء قوة شرط فعالة ومحيدة سياسية ومؤهلة فنيا، متزايدة الصعوبة، إن لم تكن مستحيلة. وانني أحث حكومة هايتي بقوة على المضي قدما في مجال الإصلاح القضائي واطلب من المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة اللازمة في هذا الصدد.

المرفق

التكاليف المقدرة لبعثة شرطة الأمم المتحدة
في هايتي لمدة ستة أشهر

بـآلاف دولارات
الولايات المتحدة

-	١ - الأفراد العسكريون
٩ ٧٠٠	٢ - الأفراد المدنيون
٩٦٠	٣ - أماكن العمل/الإقامة
-	٤ - إصلاح الهياكل الأساسية
٩٥٠	٥ - عمليات النقل
١٥	٦ - العمليات الجوية
٢٠	٧ - العمليات البحرية
٢٧٠	٨ - الاتصالات
١٤٥	٩ - المعدات الأخرى
١ ٠٩٠	١٠ - الإمدادات والخدمات
-	١١ - اللوازم والخدمات المتصلة بالانتخابات
٧٠	١٢ - البرامج الإعلامية
-	١٣ - البرامج التدريبية
-	١٤ - برامج إزالة الألغام
-	١٥ - المساعدة المقدمة لنزع السلاح والتسريح
٣٠	١٦ - الشحن الجوي والسطحي
-	١٧ - قاعدة الإمداد السوقي التابعة للأمم المتحدة، برنديزي
-	١٨ - حساب الدعم لعمليات حفظ السلام
٧٥٠	١٩ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
<u>١٤ ٠٠٠</u>	المجموع، البنود ١-١٩

- - - - -